المدى

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

20 صفحة
500 دينار

ملحق اليوم

غوليت لم يُفاجأ بخروج هولندا مبكراً

الموبايل قنبلة موقوتة في أيدي الأطفال

الشطري يغادر بساتين الكتب

العدد (2518) السنة التاسعة - الاثنين (25) حزيران 2012

http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

السجن ٧ سنوات لوزير التجارة السابق

□ بغداد / المدى

أعلنت لجنة النزاهة النيابية أمس عن إصدار أحكام مختلفة بحق وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني ورئيسي هيئتين سياسيتين وضباط في الجيش ومديرين عامين في وزارتين، فيما كشفت عن تشكيلها لجنة في قضية عضوها النائب عن القائمة العراقية خالد العلواني.

وقال رئيس اللجنة بهاء الاعرجي في مؤتمر صحفي عقده في مبنى مجلس النواب وحضرته "المدى" إن "هناك تعاوناً كبيراً بين اللجنة وهيئة النزاهة وقد أثمر هذا التعاون عن تحقيق انجازات مهمة".

وأوضح أن "من هذه الانجازات الحكم ٧ سنوات على وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني، والحكم ٥ سنوات على رئيس مؤسسة السجناء السابق كاظم عبد الرضا، والحكم ٤ سنوات على اللواء جهاد لعيبي واثنين من الضباط معه في قضية السونار، والحكم سنة واحدة مع إيقاف التنفيذ على رئيس هيئة نزاعات الملكية السابق احمد البراك، والحكم ٧ سنوات على مدير عام وزارة الاتصالات محمد فتحي رفيق، وسنة واحدة على رئيسة الدائرة القانونية في مجلس محافظة المثنى منتهى فزاع". وأشار الأعرجي إلى أن "لجنة النزاهة شكلت لجنة تحقيقية للنظر في اتهامات التزوير التي وجهها المفتش العام لوزارة التعليم العالي لعضو لجنة النزاهة النيابية خالد العلواني".

وأكد رئيس لجنة النزاهة النيابية على أنه "في حال تورط العلواني بالغش فإن اللجنة المشكلة بهذا الشأن ستتخذ الإجراءات القانونية بحقه، وإذا ثبت العكس فإن من حق النائب مقاضاة المفتش العام في وزارة التعليم، ووسائل الإعلام التي روجت للخبر"، منتقداً القضاء بالقول إنه "لم يصل بعدُ إلى المستوى المطلوب".

وكشف رئيس لجنة النزاهة البرلمانية السابقة صباح الساعدي، مطلع أيلول ٢٠١٠، عن وجود أدلة وإثباتات جديدة تدين وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني سيتم تقديمها إلى محكمة الرصافة بالتنسيق مع هيئة النزاهة، بعد قرارها القاضي بإسقاط التهم بالفساد الموجهة ضد الوزير، متهما أحزابا بالحكومة بالتستر على الشخصيات المفسدة فيها.

■ التفاصيل ص ٣

قوى سحب الثقة متمسكة بالاستجواب

□ بغداد / صباح الخالدي

أعرب نوّاب عن ثقتهم بأنّ سحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي لم يزل هو الخيار المطروح بقوة، وإنهم يعدّون العدّة الآن لاستجوابه، بينما رأى مراقبون مؤشرات على وجود خيارات أخرى للخروج من المأزق السياسيّ.

فقد أكدت النائبة عن القائمة العراقية ميسون الدملوجي في تصريح لـ"المدى" أمس أن جهوداً لا تزال تبذل باتجاه استجواب رئيس الوزراء "وليس هناك أي بديل آخر الآن"، مضيفة ان خيار سحب الثقة "لم يزل هو الغالب وانه حق دستوري وديمقراطي مصرون على ممارسته والمضيّ فيه"، وأشارت إلى تحقق شروط الاستجواب باعتباره "لا يحتاج سوى إلى توقيع (٢٥) فقط من أعضاء مجلس النواب".

وعن البدائل المطروحة عند "العراقية" في حال مُني خيار سحب الثقة عن المالكي بالفشل أجابت الدملوجي "نحن سائرون في عملية استجواب رئيس الوزراء، وإذا لم يتحقق ذلك، فلكل حادث حديث".

وعلى الصعيد نفسه قال النائب عن التحالف الكردستاني شوان محمد طه في تصريح لـ(المدى) إن كتلته ماضية مع الكتل الأخرى بعملية الاستجواب، وأضاف أن تلك العملية "لا تستهدف شخص رئيس الوزراء بقدر ما هي ممارسة لترسيخ الأسس الديمقراطية في مسيرة العملية السياسية وتصحيحها".

من جانبه أكد الأمين العام لكتلة الأحرار ضياء الأسدي في تصريح لـ(المدى) أن اجتماعي أربيل والنجف وجها رسالة بتسع نقاط إلى الحكومة من اجل إجراء الإصلاحات، "وان لم تقم الحكومة بذلك فستكون هناك عملية استجواب لرئيس الوزراء أمام البرلمان"، مؤكداً أن هدفنا الأول يتمثل في "حمل الحكومة على إجراء تلك الإصلاحات من اجل مصلحة العراق وشعبه إلا أن ذلك لم يتحقق حتى الآن" على حد وصفه.

وأوضح الاسدي أن كتلته ماضية بالعمل وفق هذه الآليات وقد تشكلت لجانٍ قانونيةٍ وإداريةٍ لإعداد الملفات التي تشكل تجاوزاً وضعفاً في أداء الحكومة مشيراً إلى أنهم -بالتعاون مع الكتل الأخرى- مستمرون في العمل من أجل إيجاد حكومة مستقرة تخدم العراق.

■ التفاصيل ص ٣

النجيفي مستعد للمساءلة ونواب من دولة القانون غير مقتنعين

□ بغداد / عبد الله خالد وضرغام المالكي

اكدت القائمة العراقية أن رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي مستعد لأي استجواب وانه استقبل هذا الموضوع برحابة صدر، فيما أفاد النائب عن التحالف الوطني جواد البزوني ان نوابا داخل ائتلاف دولة القانون غير مقتنعين بسحب الثقة عن النجيفي.

وقال النائب عن القائمة العراقية احمد العلواني لـ"المدى" إن "الأوساط السياسة مشغولة منذ فترة ليست قصيرة بقضية استجواب رئيس الوزراء وسحب الثقة منه واليوم هناك اطراف تحاول تشتيت الجهود الموجهة لاستجواب رئيس الوزراء والقاء الكرة في ملعب النجيفي لانهم يعتبرونه من القائمة العراقية".

وأضاف أن "الهدف من وراء هذه المسألة هو عرقلة عملية استجواب رئيس الوزراء واحداث مشكلة في المشهد السياسي لتعيق عملية الاستجواب".

واشار الى أن "النجيفي عندما أبلغ بعملية الاستجواب استقبل الموضوع بكل رحابة صدر وانه مستعد لأي استجواب وأستفسار ليكون هناك تعويد وفهم لكلمة الديمقراطية وآلية احترام القانون والدستور".

من جانبه قال النائب المستقل عن التحالف الوطني جواد البزوني لـ"المدى" أن "قضية استجواب رئيس الوزراء قضية دستورية وليس لدينا اعتراض ولكن الاعتراض على أن هذه الحكومة تشكلت على اساس التوافقات والشراكة والمحاصصة".

وشدد على أن "سحب الثقة سيؤدي الى اشكاليات منها تحويل الحكومة الى حكومة تصريف اعمال طيلة الفترة القادمة".

البرلمان يمهل لجنة الخبراء أسبوعاً لاختيار أعضاء مفوضية الانتخابات

□ بغداد / إياد التميمي

أبدى رئيس اللجنة المكلفة بتشكيل مجلس جديد للمفوضية العليا للانتخابات، النائب علي العلاق استعداد لجنته لاختيار الأعضاء الـ٩ من أصل ٦٠ في غضون أسبوع وهو الوقت الممنوح من رئاسة البرلمان، معتبراً ان الوقت كاف للاختيار خصوصا بعد اجتماع يومٍ أمس.

واضاف العلاق في تصريح للمدى أمس أن "اللجنة المكلفة قد عرضت تقريرها إلى رئاسة البرلمان وكان التقرير تفصيلياً يشرح الآلية التي اتبعتها اللجنة المكلفة منذ اليوم الأول بعملها".

وأشار رئيس اللجنة إلى "أن الاجتماع الأخير مع المرشحين الـ ٦٠ الفائزين كان قد أعطى انطباعا تاماً عن مؤهلاتهم، ونوّه بأن المناقشات بين أعضاء اللجنة المكلفة قد توصلت إلى اختيار بعض الأسماء بشكل مبدئي. وتابع العلاق "ان اجتماع يوم أمس كان آخر اجتماعات اللجنة التي يرأسها بغية وضع اللمسات الأخيرة لاختيار الأعضاء التسعة من بين ٦٠ مرشحاً"، لافتاً إلى أن أسماءهم ستكون جاهزة للتصويت عليها.

في سياق متصل أكد مصدر برلماني أن الأحزاب الكبيرة تتدخل وبشكل مباشر في عمل لجنة الخبراء المكلفة باختيار مجلس المفوضية الجديد.

المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه أوضح للمدى أمس أن مجلس المفوضية الجديد المزمع اختياره لن يخلو من سيطرة الأحزاب الكبيرة، باعتبار أن الانتخابات الماضية كان للأحزاب الكبيرة نفوذ واضح فيها.

واعتبر المصدر ان الاحزاب تعتبر التدخل بعمل مجلس المفوضية فرصة أخيرة لضمان بقائها في هرم السلطة.

■ التفاصيل ص ٢

صحفيون وإعلاميون يتصدون لمساعي تقييد حرية التعبير

□ بغداد / المدى

اتفق عشرات من الصحفيين والإعلاميين على توحيد الجهود ومضاعفتها من اجل إنجاح المساعي الرامية إلى إلغاء ما يسمى بـ"قانون حقوق الصحفيين" ومواجهة جميع مشاريع القوانين والتشريعات التي تهدد حرية الصحافة وحرية التعبير.

وناقش الصحفيون في ندوة أقامتها جمعية الدفاع عن حرية الصحافة يوم السبت في مقرها ببغداد، الآليات والأساليب الممكن إتباعها لمضاعفة الضغط على السلطتين التشريعية والتنفيذية من اجل إيصال رسالة واضحة لهما برفض الوسط الإعلامي والصحفي لأي مساع تحاول تقييد حرية التعبير والحريات العامة والخاصة، وان الوسط الإعلامي سيواجه هذه المحاولات بجميع الطرق القانونية المتاحة وبالاعتماد على الدستور العراقي والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها العراق لاسيما اتفاقية العهد الدولي الجديد والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية مكافحة الفساد التي صادق عليها البرلمان هذا العام، لاسيما وان هذه الاتفاقية تلزم الحكومات الموقعة عليها باحترام رقابة الإعلام والجمهور وبحقه في الوصول إلى المعلومات.

وشرح رئيس الجمعية الزميل عدي حاتم في كلمة افتتح بها الجلسة، عمل الجمعية خلال العام الماضي في مواجهة التحدي التشريعي سواء القوانين الموروثة من الحقبة الدكتاتورية السابقة او حزمة القوانين التي يعتزم البرلمان أقرارها. وعدّ حاتم إقرار ما يسمى بـ"قانون حقوق الصحفيين" نكسة لحرية الصحافة وتهديدا للديمقراطية الوليدة في البلاد لاسيما وان هذا القانون يصادر بصورة كاملة أي مساحة لحرية الصحافة والإعلام ويجيز للسلطة التنفيذية إعادة الرقابة عليها.

واتخذ الاجتماع جملة من القرارات لمواصلة التصدي العملي للمساعي الرامية إلى تقييد حرية التعبير والتفكير.

قريبا

في المكتبات
العدد الجديد من مجلة حرية

العراقية: سنلقن حزب المالكي درساً في الديمقراطية

□ بغداد / غسان عادل

شدد المطالبون بسحب الثقة عن رئيس الحكومة على التمسك بايجابية مع الطلبات المقدمة داخل مجلس النواب سواء المتعلقة بسحب الثقة عن المالكي او الدعوة لجلسة تخصص لاستجواب رئيس البرلمان اسامة النجيفي.

وحذر النائب عن القائمة العراقية حيدر الملا من محاولات تعطيل الاجراءات الدستورية وعرقلة اي خيار لغرض اجراء تغيير جذري بهدف تصحيح مسار العملية السياسية قائلاً "سنعلم حزب الدعوة الاسلامية درسا في فهم الديمقراطية باصرار المطالبين بسحب الثقة عن الحكومة على التمسك بخيارهم وفقا لماورد في الدستور ، واية محاولة لعرقلة هذا التوجه يعد من وجهة نظرنا انقلابا على العملية الديمقراطية في العراق".

وبينما افادت اوساط برلمانية بان ائتلاف دولة القانون يرغب ان يكون رئيس كتلة العراقية الحرة قتيبة الجبوري بديلا للنجيفي في حال ابعاد الاخير من منصبه ، اشار النائب الملا الى ان منصب رئاسة البرلمان من حق القائمة العراقية:" ولا يحق لاية جهة ان تمنح المناصب من دون مراعاة الاستحقاق الانتخابي".

وفيما اعلنت العراقية بزعامة اياد علاوي وعبر بيان صادر عن مستشارها الاعلامي هاني ابراهيم عاشور بان محاولات ابعاد النجيفي عن منصبه غير دستورية ، اكد النائب عن التحالف الكردستاني حميد بافي رفض تحالفه ابعاد النجيفي من منصبه استجابة لرغبات اطراف سياسية :" تخالف الدستور وتسعى لفرض هيمنة السلطة التنفيذية على البرلمان ، وهو المؤسسة الدستورية الوحيدة في العراق التي مازالت تتمتع بهذه الصفة".

واتفق التحالف الكردستاني ، وكتلة الاحرار الممثلة للتيار الصدري والقائمة العراقية بزعامة اياد علاوي على سحب الثقة عن رئيس الحكومة الحالية نوري المالكي في اطار خطوة لاجراء تصحيح للاخطاء التي رافقت مسار العملية السياسية ، لكن هذا الخيار لم يتحقق بسبب تعذر الحصول على تواقيع اكثر من ١٦٤ نائبا.

من جانبه اكد مقرر مجلس النواب محمد الخالدي ان :"رئاسة البرلمان وبعد ان تسلمت طلبا موقعا من قبل ٢٧ نائبا ، يتضمن تخيص جلسة لاستجواب النجيفي سحب ثلاثة من نواب العراقية الحرة توقيعهم واصبح العدد ٢٤ ، وستنظر الرئاسة بهذا الامر ومن حقها رفضه او ادراجه ضمن جدول اعمال الجلسات المقبلة".

وكان النائب عن دولة القانون كمال الساعدي اعلن تقديم طلب موقع من قبل ٢٧ نائبا يتضمن عقد جلسة مخصصة لاستجواب النجيفي .

النائب الخالدي عضو القائمة العراقية قلل من اهمية مسعى دولة القانون لابعاد النجيفي من منصبه ، واصفا هذا التحرك بانه جاء ردا على مطالب سحب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي معربا عن اعتقاده بان رئيس مجلس النواب :"يتمتع بقاعدة تأييد واسعة ترفض ابعاده من منصبه الذي شغله بموجب اتفاق اربيل ".والنجيفي القيادي في القائمة العراقية كان في الدورة التشريعية السابقة عضوا في مجلس النواب ممثلا لمحافظة نينوى ضمن كتلة برلمانية بزعامة اياد علاوي ، وسبق له ان شغل منصب وزير الصناعة في حكومة ابراهيم الجعفري الانتقالية .

ان وعد الله حق

تعزية

ينعى منتسبو مصرف الشمال للتمويل والاستثمار الفقيدة المرحومة

عمة السيد

نوزاد داود فتاح الجاف

رئيس مجلس ادارة المصرف

داعين الباري عز وجل أن يتغمد الفقيدة برحمته الواسعة ويسكنها فسيح جناته وأن يلهم ذويها الصبر والسلوان وستقام الفاتحة على روحها في جامع أحمد حاجي علي الواقع في شارع ٦٠ مقابل تالار هه ونر من الساعة ٣ الى الساعة ٦ مساءً ولمدة يومين ابتداءً من يوم ٢٠١٢/٦/٢٥.

وانا لله وانا اليه راجعون

مجلس ادارة ومنتسبو مصرف الشمال للتمويل والاستثمار